حصار ثلاثي: الشيعة صمام الأمان لتجاوز الازمة

أغلب الظن، ان السبب الذي يدفع الرغبة الامريكية بالتعامل الحثيث مع السياسيين الشيعة لإحتواء الازمة السياسية والامنية، في الوقت الحالي، لأنهم الأنسب في الحفاظ على وحدة العراق وسط المشاريع المتعددة لتقسيم العراق الى دويلات متناثرة والتي طرحت مؤخرا من جهات مختلفة، وباتت تحاصر العراق من ثلاث جهات.

وباستثناء الشيعة (مواطنين، مرجعيات دينية، سياسيين...الخ)، تجد الجميع يحاول إيجاد حلول تقسيمية او انفصالية داخل العراق مع بدء الازمة التي أدخلت العملية السياسية والأمنية في دوامة جديدة ومعقدة، استدعت التفكير جيدا في عواقب الخطوات القادمة للحلول المفترضة والتوقعات المستقبلية، من قبل المجتمع الدولي، وتداعياتها على المنطقة، سيما وان الولايات المتحدة كانت اول المبادرين في دق ناقوس الخطر ووضع خطوطه الحمراء التي باتت خارج السيطرة راهناً.

العراق، كما يعلم الجميع، يضم الكثير من القوميات والأديان تشكل نسيجة الاجتماعي، لكن من بين جميع هذه الأديان والقوميات هناك ثلاث كتل كبيرة، (الشيعة، السنة، الاكراد)، تشكل الثقل السكاني في

العراق، ويأتي الشيعة في مقدمة الأغلبية السكانية الكبيرة التي تتمدد في تسع محافظات عراقية في الوسط والجنوب، إضافة الى العاصمة بغداد، ومناطق عديدة في شرق وغرب وشمال العراق.

بمقدور هذه الكتل الكبيرة، إذا كانت متحدة ومتوافقة فيما بينها، الحفاظ على العراق من أي اخطار قد تطيح بأمنه او ديمومة العملية السياسية فيه.

بالمقابل فان الطروحات التي نجدها اليوم بين السياسيين، لا تبدو قريبة من التوافق او الرغبة في الحفاظ على وحدة العراق، بل هي أقرب الى حصار يمهد للمزيد من الانقسام.

(فالحصار الانفصالي) الذي يحاول إقليم كردستان تطبيقه في شمال العراق، بعد احداث الموصل، والتي قدمت لهم محافظة كركوك (الغنية بالنفط والتي اضافت 40% من مساحة الإقليم الى خارطة كردستان) على طبق من ذهب، كما يقال، وأصبح بعدها الحديث عن المادة 140 والمناطق المتنازع عليها من الماضي.

فيما يأتي (حصار الأقاليم)، كحل يطرح من قبل ممثلي العرب السنة، لتقليل مركزية بغداد، والتمتع بالحرية التي يتمتع بها الأكراد في اقليمهم منذ عام 1991، بعيدا عن التهميش والاقصاء الذي يؤكد السنة انهم تعرضوا له خلال العقد الماضي.

اما الثالث فهو (حصار الخلافة الإسلامية)، الذي يسعى تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش) -لتطبيقه بين سوريا والعراق، بعد الغاء الحدود السياسية بينهما والمرسومة حسب اتفاقية (سايكس بيكو)، لتكون مقرا للخلافة الإسلامية، التي ينطلق منها التنظيم نحو الخلافة العالمية (جهادستان)، كما بينها التنظيم في خريطة الأقاليم المنشورة على المواقع الإعلامية التابعة له، والتي من المفترض ان تخضع لحكم داعش وتمتد في قارة اوربا وافريقيا واسيا.

يقع على عاتق الشيعة (وهم الأغلبية) العبء الأكبر في حسن إدارة الازمة وفك الحصار الثلاثي ومنع أي حديث عن تقسيم العراق، خصوصا في هذه المرحلة الحرجة (سياسيا وامنيا)، كما يمثل استغلال التوافق الدولي في مساعدة العراق للتصدي للعمليات الإرهابية، ورفض المجتمع الدولي أيضا لفكرة الانفصال او تقسيم العراق، فرصة تاريخية للخروج من عنق الزجاجة بأقل الخسائر.

ويكمن التحدي الأول في تجاوز عقبة التوافقات السياسية التي مهدت لانهيارات عسكرية كبيرة في شهر حزيران الماضي، والى تجاذبات وصراعات سياسية أكبر، يغلب عليها طابع السلطة والمناصب، بعد ان كان

صراع طائفيا وفئويا بامتياز.

ان الخروج من الازمة السياسية الراهنة بسرعة، وان كان صعبا، ليس بالأمر المستحيل، سيما وان الاضرار التي قد تنتج عن التأخير والبطء ستشمل الجميع، وفي هذا السياق، يمكن تقديم العديد من المقترحات التوافقية لحل مسألة اختيار رئيس الوزراء العالقة، بعد ان حسم اختيار اغلب المناصب المهمة بين الكتل، والتي قد يكون من بينها، اختيار حكومة توافقية لمدة معينة (6 أشهر على سبيل المثال)، يتم من خلالها حسم الملف الأمني والاخطار التي تحيق بالعملية السياسية وتمرير الموازنة، ومن ثم يصار الى اجتماع للكتل الكبيرة، بعد زوال الاخطار الانية، لتحديد المرشح الذي يتم التوافق عليه بصورة حقيقية.

ان إبداء المرونة والابتعاد عن التشنج السياسي في الاقوال والافعال، اهم عوامل النجاح السياسي المطلوب في هذه المرحلة، فالاعتدال يخلق بيئة مناسبة للحوار والاقتناع، من اجل الوصول الى حل يرضي اغلب الأطراف وتجنب تكرار سيناريو الجلسة الأولى لمجلس النواب والفشل الكبير الذي مني به البرلمانيون، بعد ان تحول البرلمان الى ساحة للمشادات الكلامية، وسط حضور دبلوماسي ودولي متفرج.